

سياسة الابتعاث للخارج- دراسة تقويمية

د . رجاء ابراهيم سليم

تهتم المجتمعات المعاصرة فى نهضتها بوضع استراتيجىة للتنمية الشاملة والمتكاملة فى المجالات العلمىة والاقتصادىة والسىاسىة والاجتماعىة والثقافىة ، مما يحتم رسم السىاسات ووضع البرامج لتحقيق الأهداف المرجوة والاستفادة من التقنىات المتقدمة . ولوضع ذلك موضع التنفيذ فإن الأمر يقتضى إعداد وتنمية قوى بشرىة متخصصة ، والاستفادة من التبادلات العلمىة .

وتعد التبادلات العلمىة ظاهرة ثقافىة ممتدة عبر التاريخ الحضارى للإنسان . فالنشأة الأولى للحضارات القدىمة تشير إلى حدوث احتكاكات علمىة وعلاقات تأثر وتأثر فىما بىنها ، وكان للعلماء دور كبرى فى نقل الحضارات ، وقد وجد اهتماماً دولياً بالتبادل العلمى والتعلیمى خاصة فى فترة ما بعد الحرب العالمىة الثانىة ، حىث أصبح التعلیم جزءاً أساسياً فى السىاسة الخارجىة ، وأصبح أداة من أدواتها تستخدم بواسطة كل الدول ، وصار تبادل التجارب والسىاسات والأفكار التعلیمیة والعلمىة بىن الدول عملىة على درجة كبرىة من الأهمىة .

وفى العصر الحدیث صار تنفيذ برامج التنمية الشاملة يتطلب توافر قوى بشرىة متخصصة مدربىة تدريباً عالىاً وقادرة على مواكبة التقدم السرىع فى جمىع المجالات والتخصصات ، فى ضوء هذه الحاجات المتزایدة للقوى البشرىة المتخصصة تبرز أهمىة التبادلات العلمىة فى مختلف المجالات لإعداد القىادات المطلوبة فى مختلف التخصصات والقطاعات وللتعرف على جهود التطویر والتحدیث التى تجرى فى دول العالم المختلفة ، وتبادل الخبرات مع الجماعه العلمىة ، والاستفادة من خبرات الدول التى یدرسون فىها لصالح التعلیم والبحث العلمى واحتىاجات التنمية . لذا اهتمت السىاسة المصرىة بعملیات الابتعاث للخارج لتوفیر الكوادر العلمىة اللازمة لخطط التنمية الشاملة .

وتحتل الجامعات موقعاً بارزاً فى خرىطة التبادلات العلمىة إدراكاً منها لأهمىة الدور المناط بها فى المجتمع ، حىث تقدم له العدیة من الخدمات من بىنها ؛ تطویر رأس المال الإنسانى ، ومساىرة التطور ، وتدريب الكوادر البشرىة ، والبحث العلمى ، ونشر الثقافة ، وإعداد المتخصصىن وفقاً لمتطلبات خطط التنمية . ومن هنا كان لابد من إتاحة الفرصة لأعضاء هىئة التدرىس بالجامعات للإطلاع على أهم ما وصل إلیه العلم من تقدم فى جمىع التخصصات ، عن طریق تكثىف الاحتكاك بالجامعات الأجنبىة ، من خلال عملیات الابتعاث والتبادل العلمى من ندوات ومؤتمرات ودعوة أساتذة زائرىن حتى تتسنى الاستفادة من خبراتهم وامكاناتهم العلمىة والبحثىة العالیة .

### وتتناول الدراسة النقاط التالىة :

- أولاً : نبذة تاریخىة عن الإبتعاث المصرى للخارج منذ عهد محمد على .
- ثانىاً : العائد التكلفة الاقتصادىة والعلمىة للإبتعاث للخارج .

- ثالثاً : الأجهزة المعنية بصياغة وتنفيذ سياسة الابتعاثات للخارج
  - اللجنة العليا للبعثات واللجنة التنفيذية للبعثات •
  - الإدارة المركزية للبعثات والتمثيل الثقافي •
  - الإدارة العامة للعلاقات الثقافية •
- رابعاً : الهيئات الأجنبية في مصر المعنية بتقديم منح للمبعوثين
  - خامساً : نظام الإيفاد •
  - سادساً : خطط الإيفاد •
- سابعاً : المشكلات التي تواجه تنفيذ خطط الإيفاد
  - ثامناً : اهتمام الدولة بالمبعوثين •
  - تاسعاً : توصيات واقتراحات •

## نبذة تاريخية عن الابتعاث المصري للخارج منذ عهد محمد علي

بدأ الأخذ بنظام الإيفاد في بعثات خارجية في أوائل القرن التاسع عشر . فعندما وضحت الفجوة العلمية بين مصر - التي كانت تحت الحكم العثماني- وبين فرنسا أثناء الإحتلال الفرنسي لمصر (١٧٩٨- ١٨٠١) أراد محمد علي الانفتاح على أوروبا ، لذا اهتم بإيفاد البعثات العلمية إلي الدول المتقدمة للوقوف علي أحدث تطورات العلم والتكنولوجيا فيها ونقلها إلي مصر، أخذاً بأسباب التقدم والرقي في مختلف الميادين ، وذلك لتحقيق جانباً كبيراً في إصلاحاته . فأخذ يرسل البعثات إلي أوروبا ليعد جيلاً من الأساتذة والعلماء يقوم بمهمة ترجمة العلوم والفنون من اللغات الأجنبية إلي اللغة العربية .

ولقد بدأ إرسال البعثات بشكل مكثف ومنظم في مستهل القرن التاسع عشر وعلي وجه التحديد عام ١٨٠٩م ثم عام ١٨١٣ . ولما كانت اللغة الإيطالية هي أولى اللغات الأجنبية التي تم التدريس بها في المدارس المصرية ، لذا تم إيفاد أول بعثة مصرية إلي روما وفلورنسا وميلانو بإيطاليا ؛ وذلك لدراسة بناء السفن والفنون العسكرية والهندسة والطباعة ، ثم تلتها بعثات أخرى إلي دول أوروبية أخرى وبصفة خاصة إلي فرنسا عام ١٨١٨ و عام ١٨٢٦ لدراسة الإدارة الحربية والبحرية والعلوم الميكانيكية والهندسة وصناعة الأسلحة ، وفي عام ١٨٣٢ أرسل بعث طبي أزهرى لفرنسا مؤلفاً من اثني عشر عضواً ، ليتخصصوا في اللغة وأدابها، (ورافقهم رفاة رافع الطهطاوى كإمام للمبعوثين ، والذي استفاد من وجوده في فرنسا فدرس اللغة فنقرر ضمه إلي عضوية البعثة) . وتلا ذلك إيفاد البعثات في مجالات الهندسة والطب . كذلك تم إرسال بعثات لإنجلترا لدراسة بناء السفن والملاحة والميكانيكا ومناسيب المياه وصرفها . (١)

إلا أن البعثات لم تجد بعد محمد علي العناية والاهتمام اللذين بذلتهما حيث بلغ عدد المبعوثين في عهد عباس الأول (٤١) مبعوثاً وفي عهد سعيد باشا (٤٨) مبعوثاً . وكان عهد إسماعيل فاتحة حياة جديدة للعلم والثقافة ، فأوفدت البعثات إلي أوروبا منذ عام ١٨٦٣ إلي ١٨٧٩ لدراسة العلوم والفنون المختلفة حتى بلغ عدد المبعوثين في عصره ١٧٣ مبعوثاً ، كما أنشئت مدرسة لأعضاء البعثة في باريس بدلاً من المدرسة التي أنشأها محمد علي ، ثم انصرفت الهمم عن إيفاد البعثات إلي الغرب ، فاقترصر عدد ما أرسل في عصر توفيق باشا وعباس الثاني والسلطان حسين علي ٢٨٦ مبعوثاً . (٢)

وقد أخذت موجة البعثات في التناقص خلال فترة الإحتلال البريطاني لمصر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فعندما جاء الإحتلال البريطاني ضيق في إرسال المصريين في بعثات إلي الخارج ، وحصر هذه البعثات في حدود ضيقة ، حتى كادت تمنع نهائياً ، فبلغ عدد المبعوثين الذين تم إيفادهم علي نفقة الحكومة طالبين فقط عام ١٩٠٥ ، بل إن

عدد المبعوثين في الفترة من بدء الاحتلال الإنجليزي عام ١٨٨١ حتى ثورة ١٩١٩ بلغ ٢٣١ مبعوثاً فقط . وكرد فعل لسياسة الحكومة في التقدير علي المصريين في مجال البعثات إلي الخارج تم إيفاد مبعوثين علي نفقة الأهالي وصل عددهم ٤٠٠ مبعوثاً عام ١٩٠٧ . وكانت معظم البعثات الأهلية تتجه إلي فرنسا ، التي اتخذتها الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل قاعدة النضال من أجل قضية مصر ، مما جعل سلطات الاحتلال تتور وتحاول توجيه البعثات إلي بريطانيا بدلاً من فرنسا ، وقد كان سعد زغلول من أشد المتحمسين لإرسال بعثات إلي أوروبا والتوسع في ذلك ، ثم عادت البعثات إلي الزيادة مرة أخرى بحصول مصر علي الاستقلال الجزئي بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وقد تحمس بعض المصريين للتعلم بالخارج فأوقفوا أملاكهم لهذا الغرض . كما ظهر نوع من البعثات عرف بالبعثات الصيفية التي خصصت لمدرسي اللغة الأجنبية لمساعدتهم علي إتقان هذه اللغة ، وقفز عدد المبعوثين في الفترة من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٤٨ إلي ٢٨٣٣ مبعوثاً بسبب زيادة الإقبال علي إرسال الطلاب للخارج للدراسة علي نفقة ذويهم . (٣)

ولما اتسع نطاق البعثات العلمية بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، لفت النظر إلي النفقات الباهظة التي تتكلفتها هذه البعثات لذا صدر قرار في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ بتشكيل لجنة وزارية استشارية لبعثات الحكومة لوضع قواعد عامة ثابتة تسيّر عليها الوزارات والمصالح ، علي أن يكون إختيار أعضاء البعثات إختياراً عادلاً تراعي فيه المصلحة العامة دون سواها . ولقد سارت البعثات في زيادة مطردة منذ عام ١٩٣٦ وذلك بعد عقد المعاهدة المصرية البريطانية والاتجاه إلي تمصير الوظائف وإحلال المصريين محل الأجانب .

ونظراً لازدياد عدد المبعوثين تم التفكير في إنشاء إدارة تختص بشئونهم فصدرت قرارات أساسية في شأن تنظيم البعثات، كان أولها قرار مجلس الوزراء في الخامس من أغسطس سنة ١٩٢٤ بشأن لائحة بعثة التعليم المصرية ، وتم إدارة شئون البعثات العلمية وفقاً لأحكام لائحة صادرة سنة ١٩٤٤ . ولم يقتصر إرسال البعثات علي الدول الأوروبية فقط وإنما تم البدء في إرسال بعثات للولايات المتحدة الأمريكية ، حتى أن عدد البعثات الحكومية إليها عام ١٩٤٨ بلغ ٣٠٠ مبعوثاً من بين ٨٥٠ مبعوثاً مصرياً في نفس العام ، أما عدد الطلاب الذين درسوا علي نفقتهم الخاصة بها فبلغ ١٢٧ طالباً من بين ٦٦٠ طالباً تحت إشراف وزارة المعارف .

وأنيطت إلي وزارة المعارف العمومية مهمة تدبير أمور هذه البعثات بعد استشارة لجنة خاصة تسمي للجنة الوزارية الاستشارية للبعثات التي كانت برئاسة وزير المعارف ، ولما كان إيفاد المبعوثين في بادئ الأمر لا يخضع لنظام ثابت ، لذلك رأي المسئولون أن يضعوا نظاماً يقضى بإيفاد عدد معين من الطلاب سنوياً للحصول علي الدرجات العلمية المختلفة ، وكان لابد

من وجود من يقوم بعملية الإشراف علي هؤلاء الطلبة فتأسس أول مكتبين للإشراف علي المبعوثين أحدهما في لندن والآخر في باريس وانتظم العمل بهما منذ عام ١٩٢٧ .  
وتوالي بعد ذلك إنشاء المكاتب في روما وجنيف وواشنطن لإدارة شئون البعثات ، واهتمت الدولة في هذه الفترة بالبعثات الصيفية لمدرسي اللغات الأجنبية إلي بريطانيا وفرنسا بغرض إتقان اللغتين الإنجليزية والفرنسية ، ثم صدر المرسوم التشريعي رقم ٣١ في الخامس عشر من مايو عام ١٩٥٢ متضمناً نظام البعثات العلمية ، وأعقب ذلك صدور لائحة البعثات والإجازات الدراسية المصدق عليها بقرار من مجلس الوزراء في الثاني والعشرين من سبتمبر عام ١٩٥٤ .

وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تطلب التوسع في التعليم العالي توسعاً في أعداد هيئات التدريس، فقفز عدد المبعوثين علي نفقة الدولة إلي الخارج للحصول علي درجات علمية أعلى قفزة حيث زاد من ٢٧٩ مبعوثاً عام ١٩٥٧ إلي ١٧٦٨ مبعوثاً عام ١٩٦٤/٦٣ .  
وجرت وزارة التربية والتعليم علي إيفاد البعثات العلمية والفنية إلي البلاد الأجنبية التي تتوفر فيها أنواع من الدراسات التي ليس لها نظير في مصر . وقد كان للعدوان الثلاثي علي مصر تأثيره الواضح في تحويل البعثات من بريطانيا وفرنسا إلي البلاد الأخرى . كما دفع الاعتداء بعض الدول الصديقة إلي فتح مؤسساتها التعليمية للمبعوثين المصريين وتقديم المنح الدراسية . وبلغ عدد المبعوثين إلي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ١٢٩ عضواً عام ١٩٥٥، و ١٥٠ عضواً عام ١٩٥٦ إلي أوروبا .

### لائحة البعثات

من منطلق ضرورة تعاون كافة الأجهزة بالوطن لرعاية المبعوث ومساعدته علي النهوض برسائلته التي هي في الواقع جزء لا يتجزأ من النهوض بالأمة كلها ، صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة ، وقد بدأ العمل بهذا القانون في السادس والعشرين من مايو ١٩٥٩ (٤) وتضمنت المادة الأولى من هذا القانون أن الغرض من البعثة هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية والحصول علي مؤهل علمي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامه ، وتضمنت لائحة البعثات أنواعها وشروطها وحقوق وواجبات المبعوث المادية والعلمية .

وتم تشكيل جهاز يضم كافة الأجهزة المعنية بالتخطيط للبعثات فكان القرار بتشكيل اللجنة العليا للبعثات سنة ١٩٥٩ ، والتي تختص برسم سياسة البعثات وتخطيطها وتحديد الغاية منها في ضوء حاجات البلاد ، وحيث إنها تشكلت في عهد الوحدة بين مصر وسوريا فقد تشكلت من وزير التربية والتعليم المركزي رئيساً وعضوية وزير التربية والتعليم التنفيذي . في كل

من الإقليميين ومديري الجامعات ووكيل وزارة التربية والتعليم المختص بالبعثات في الوزارة المركزية في كل من الوزارتين التنفيذيتين ، ومديري الجامعات ومدير المركز القومي للبحوث ووكيل وزارة التخطيط المركزية والسكرتير العام لكل من لجنة الطاقة الذرية واللجنة العليا للبعثات، والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. وتفرع من اللجنة العليا للبعثات لجننتان تنفيذيتان إحداهما للإقليم السوري والأخرى للإقليم المصري ، وكانت تعتمد قراراتها من الوزير التنفيذي ، وتختص هذه اللجنة في كل من الإقليميين بتقصي احتياجات الإقليم الفعلية من البعثات من حيث التخصصات وعدد المبعوثين ومشروع الميزانية اللازمة وعرض ذلك علي اللجنة العليا للبعثات ، وبعد انفصام الوحدة بين مصر وسوريا أصبحت اللجنة العليا للبعثات برئاسة وزير التعليم .

وقد ساعد علي زيادة التبادلات العلمية المناخ الجديد الذي أتاحه الانفتاح الاقتصادي وما صاحبه من إنفتاح علمي ، مما أوجد علاقات علمية وتكنولوجية مع مختلف دول العالم لتستفيد من التجارب الناجحة والرائدة بها .

والمواقع أن الأموال التي تتفق علي البعثات تتضح قيمتها عندما يعود المبعوث إلي بلده بعد الانتهاء من دراسته ليساهم في رفع الإنتاج وتطوير أساليبه ، لذلك تهتم الدول بتوفير المناخ الملائم الذي يساعد المبعوث علي الدراسة والبحث ويمكنه من أقصى استفادة خلال الفترة التي يقضيها بالخارج ، ومن هنا كان الإشراف علي المبعوثين في الخارج ورعايتهم علمياً واجتماعياً وصحياً ، وهذا الإشراف يتم من خلال المكاتب الثقافية التي أنشئت في الخارج لهذا الغرض .

وصدرت اللائحة المالية للبعثات طبقاً لقرار وزير التعليم رقم ١٤٨١ في ٩ نوفمبر ١٩٩٢ وبدأ العمل بها منذ أول يناير عام ١٩٩٣، وأضيف إليها القرارات الصادرة عن اللجنة التنفيذية للبعثات وقرارات مؤتمر المبعوثين في أغسطس عام ١٩٩٦ .

### **التكلفة الاقتصادية والثقافية للتبادلات العلمية بين الدول**

لاشك أن التعلم في الخارج له جوانبه الإيجابية ؛ وهي الانفتاح والتفاعل مع البلدان الأخرى ، وله أيضا جوانبه السلبية . وعن الجوانب الإيجابية للتبادل العلمي فتجدر الإشارة إلى ما جاء في تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بالمجالس القومية المتخصصة ( الدورة التاسعة عام ١٩٨٢/٨١ عن العلاقات الخارجية) حيث ورد فيه " إن العلاقات العلمية الخارجية كالمنجم إذا أحسن استثمارها كان لها دورها في دعم موارد الدولة من حيث تنمية القوي البشرية ، ودعم الإمكانيات العلمية والبحثية ، وكذلك دعم القدرات القومية علي التنمية والإنتاج والتعامل السياسي مع دول العالم ،وأما عن جوانبه السلبية التي يجب التنبيه

لها فهي ؛ غربة المتعلمين ، وعدم تطابق التعليم مع الحاجات المحلية ، وهجرة العقول ، وتكلفة التكوين للكوادر العلمية بالخارج" .

ولما كانت الدول النامية تعد مرسله لطلبة التعليم للدراسة بالخارج بما يعادل أضعاف ما تستقبله منهم ؛ لذا فإن التقدم العلمي والتقني الذي مصدره الدول المتقدمة عموماً ربما يؤدي إلي تعميق التبعية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية إذا لم يتم التبادل العلمي بخطوات مدروسة .

إن الحصول علي درجة علمية من دولة متقدمة بما تتضمنه من دراسة مواد علمية علي درجة عالية من التقدم مطلب عام ، إلا أن الحاصل علي هذه الدرجة العلمية بعد عودته لبلده قد لا يستطيع تطبيق ما درسه ، أو بمعنى آخر عدم استخدام ما درسه بكفاءة ، مما ينتج عنه نوع من البطالة أو إصابة الحاصل علي هذه الشهادة بنوع من الإحباط ، مما يدفعه إلي الهجرة خارج بلده . ولاشك أن للبطالة وهجرة العقول تكلفة اقتصادية لا يمكن تجاهلها . (٥)

وقد بدأت ظاهرة التخلف عن العودة تأخذ صورة واضحة عام ١٩٦٣ ، فبعد حرب يونية عام ١٩٦٧ ظهرت مشكلة التزايد الواضح في عدد المبعوثين الذين أتموا دراستهم التخصصية وحصلوا علي الدرجات العلمية التي تم إيفادهم من أجلها ، ثم جرفهم تيار الحياة والمكسب المادي والارتباط بالزوجة والأولاد أو أسباب أخرى ، واضطروا للبقاء في مقر دراستهم ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وعدم العودة للوطن .

وفي الدراسة المقدمة للمجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا عن ملامح سياسة البعثات في دورته الحادية والعشرون عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤ ، تبين من دراسة ظاهرة امتناع المبعوثين عن العودة إلى الوطن أن عددهم بلغ ١٥٣٠ خلال الفترة من ١٩٦٣ حتى يوليو ١٩٨٥ . وقد أثبتت الدراسة الأتي :

- أن نسبة الممتنعين عن العودة تزيد كلما قلت أو انعدمت حصة الدولة في تمويل الإيفاد . فقد بلغت نسبة الممتنعين عن العودة الموفدين على منح شخصية بنسبة ٣٢،٩% ، والموفدين على تمويل خارجي بنسبة ٢١،٤% ، والموفدين على منح مقدمة للدولة بنسبة ٢١،١% .
- أن تخصص العلوم الهندسية احتل مركز القمة بين التخصصات التي يمتنع الموفدون فيها عن العودة ، حيث بلغت نسبتهم ٥١% ، يليها العلوم الأساسية بنسبة ١٤،٨% ، ثم العلوم الطبية والصيدلة بنسبة ١٢،٥% ، ثم يليها باقي التخصصات .
- أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل بين مقار الدراسة قمة الامتناع عن العودة منها حيث بلغت نسبة الممتنعين عن العودة منها ٣٧،٨% ، تليها كندا حيث بلغت نسبتهم

٢٨،٢% ، تليها المملكة المتحدة حيث بلغت نسبتهم ٢١،٢% ، ثم فرنسا بنسبة ٦،٨%

، ثم ألمانيا بنسبة ٦% . (٦)

### العائد الاقتصادي للتبادل العلمي للدول المستقبلية للطلاب

تهتم الدول المتقدمة بالتبادل العلمي والتعليمي اهتماماً كبيراً لما له من أثر كبير علي ازدهار اقتصادياتها بشكل غير مباشر ، بل إن كثيراً من الدول تفرد إدارة خاصة تهتم بالعلاقات الثقافية الخارجية ، وتأتي هذه المنفعة الاقتصادية من خلال المصروفات الدراسية التي يدفعها هؤلاء الطلاب ، وإنفاقهم علي المعيشة خلال فترة دراستهم ، فضلاً عن ذلك فإنه بعد عودة هؤلاء الطلاب ودخولهم معركة الحياة العملية فإنه نتيجة لخبرتهم بالأجهزة والأدوات الإنتاجية في الدولة التي درسوا بها ينقلون خبرتهم العملية التي اكتسبوها لدولهم مع الاستعانة بالتقنية الموجودة في الدول التي درسوا بها ، بذلك يكونون عامل هام في نقل التكنولوجيا المصنعة من الدول التي درسوا بها إلي دولهم .

ولا شك أن ظاهرة الامتناع عن العودة للوطن ترتبط بظاهرة هجرة العقول المتخصصة في التكنولوجيا المتطور . ويمكن رصد بدايات ظاهرة هجرة العقول من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال منذ بداية الثلاثينات من القرن العشرين ، وتزامن ذلك مع بروز فكرة برامج البحث العلمي المهدفة اقتصادياً ، وبروز فكرة استناد الاقتصاد إلى قاعدة من البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي . ففي ثلاثينيات القرن العشرين بدأ عصر العلم المخطط ، وأدركت الولايات المتحدة الحقيقة القائلة بأن الاقتصاد القومي لا بد أن يستند إلى مجموعة كبيرة من البرامج العلمية المخططة والمهدفة في مستويات عدة . ولا يستثنى منها برامج التطوير داخل الشركات الكبرى ، بزعم أن هذه الشركات هي المستقبل الأخير ، ولحققتها دول أوروبية مثل ألمانيا الاتحادية . ولا شك أ، هذه الظاهرة القديمة الحديثة سوف تستمر كلما زاد تسارع التقدم العلمي والإرتقاء التكنولوجي في الغرب وفي الشمال ، خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة وتقدم وسائل الاتصال . (٧)

وللتدليل علي أن التعليم أصبح صناعة تصديرية أن الباحثة حضرت مؤتمراً عقدته الجمعية القومية للمشرفين علي الطلاب الأجانب (NAFSA) عام ١٩٩٥ في نيو اورليانز في ولاية لوزيانا في الولايات المتحدة الأمريكية ، وضم هذا المؤتمر ما يزيد علي ٢٠٠٠ مشارك من مختلف دول العالم يمثلون جامعات في بلادهم ، وكان اهتمام المؤتمر منصباً علي موضوع الطلبة الأجانب ، وقد اتضح مدى اهتمام المشاركين بهذا الموضوع ، وكذلك مدى التركيز على وسائل جذب الطلاب الأجانب للالتحاق بالجامعات في هذه الدول ، لما يمثلونه من مورد مالي هام للجامعات .

وفي بعض الدول مثل استراليا يطلقون علي التعليم أكبر صناعة تصديرية • فالمجال الثقافي صار يواكب التطور الاقتصادي الذي أدى بالدول الصناعية إلي تصدير ما تنتجه من تقنية ومنتجات • (٨)

## الأجهزة المعنية بصياغة وتنفيذ سياسة الابتعاث للخارج

تمثل العلاقات الثقافية بين مصر والدول الأخرى في مجال التعليم الجامعي حجر الزاوية في نشاط وزارة التعليم العالي، حيث تقوم أجهزتها المختصة بتدعيم وتنمية العلاقات الثقافية في عدة مجالات، والجهات المختصة بكل ما يتعلق بالبعثات في وزارة التعليم العالي هي :

- اللجنة العليا للبعثات واللجنة التنفيذية للبعثات •
- الإدارة المركزية للبعثات والتمثيل الثقافي •
- الإدارة العامة للعلاقات الثقافية •

### ١- اللجنة العليا للبعثات ، واللجنة التنفيذية للبعثات

يتضمن قانون البعثات تشكيل لجنتين برئاسة وزير التعليم العالي وهما اللجنة العليا للبعثات التي تقوم برسم سياسات البعثات واعتماد خطتها ، واللجنة التنفيذية للبعثات هي التي تتولى تنفيذ الاحتياجات الفعلية لجهات الإيفاد المختلفة ، والنظر في كل الإجراءات التي تتم حيال كل مبعوث •

تشكل اللجنة العليا للبعثات من وزير التعليم العالي ورؤساء الجامعات وتختص برسم سياسة البعثات وتخطيطها • (وتتخصص البعثات الخارجية في إطار الخطة العامة للبعثات علي التخصصات النادرة والمستحدثة) ، وتتفرع منها اللجنة التنفيذية للبعثات برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية وكيل وزارة التعليم العالي ووكيل وزارة الثقافة، ويتولي أمانتها مدير عام البعثات • ولا يجوز لأية وزارة أو مصلحة أو جامعة إيفاد بعثاتها أو الترخيص بأجازة دراسية لأحد موظفيها إلا بعد أخذ رأي اللجنة التنفيذية للبعثات ووفقاً للقواعد المقررة (٩) • وتقوم لجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات بتحديد التخصصات التي يتم الابتعاث عليها •

\* تعلن الإدارة العامة للبعثات عن البعثات التي تقرر اللجنة العليا للبعثات إيفادها بالطريقة التي تقررها اللجنة وفي الموعد الذي تعينه ، مع بيان شروط التقدم لها • وتقتصر البعثات العلمية العملية علي الحاصلين علي درجة جيد جداً علي الأقل ، وعلي درجة ممتاز في المادة المراد التخصص فيها وتقوم لجان من الجامعة باختيار المبعوثين من حيث الأشخاص والبلاد التي يسافرون إليها في كل تخصص •

\* لايجوز لأي جامعة أو وزارة أو هيئة قبول منح أجنبية مقدمة من دولة أو جامعة أو مؤسسة إلا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات ، ويتم الاختيار للمنح بعد الإعلان عنها ، والمناضلة بين المتقدمين لها طبقاً لما يتبع في الاختيار للبعثات ويحصل المستفيدون من المنح علي إجازات دراسية لتحقيق الغرض من الدراسة ويراعي الشروط الأتية للحصول علي إجازة دراسية :-  
- قضاء العضو سنتين في الخدمة ، وألا يزيد عمره عن ٤٠ سنة ميلادية وقت الإيفاد .  
- يكون تقديره عند التخرج بدرجة جيد علي الأقل ، وأن تكون كفايته في عمله في العامين الأخيرين بدرجة جيد علي الأقل .

- تكون الجهة التي يتبعها العضو في حاجة ماسة إلي نوع الدراسة التي سيقوم بها .  
\* تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء علي اقتراح اللجنة التنفيذية القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها .  
\* علي عضو البعثة أن يتم بعثته في الفترة المقررة وأن يكون محمود السيرة محافظاً علي سمعة بلاده ويحترم تقاليد الدولة الموفد إليها .  
\* للجنة التنفيذية للبعثات أن تقرر بصفة إستثنائية مدة البعثة ، بعد التأكد من أن عضو البعثة قام بدراسته علي نحو مرضي .  
\* لايجوز تغيير نوع البعثة أو الإجازة الدراسية إلا بموافقة اللجنة التنفيذية للبعثات والجهة الموفدة .

\* للجنة التنفيذية للبعثات ، بعد أخذ رأي الجهة الموفدة أن تقرر إنهاء بعثة العضو الذي يتضح من التقارير الواردة عنه أن حالته تنبئ بعدم إمكانية تحقيقه للغرض المقصود من البعثة أو الإجازة الدراسية ، وللجنة أن تقرر إنهاء بعثته أو الإجازة الدارسية لأي عضو يخالف شروط قانون البعثات ، ومطالبته برد ما أنفق عليه إذا استدعي الأمر ذلك .  
\* يلتزم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية بخدمة الجهة التي أوفدته لمدة سنتين عن كل سنة قضاها في البعثة أو الإجازة الدراسية .

\* يقدم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المتمتع بمنحة أجنبية كفيلاً تقبله إدارة البعثات ، يتعهد كتابةً بمسئوليته التضامنية عن رد المرتبات والمبالغ التي أنفقت علي العضو في حالة امتناعه عن العودة للوطن بعد إنتهاء بعثته ، أو مطالبته بالنفقات .

\* تتولي إدارة البعثات تيسير السفر للراغبين في الدراسة بالخارج علي نفقتهم الخاصة والإشراف عليهم طبقاً للشروط التي تضعها إدارة البعثات ، ويفرض عليهم رسم مقابل إشراف البعثات علي دراستهم بالخارج ، ويرفع الإشراف عن كل طالب يرسل سنتين متتاليتين .

٢ - الإدارة المركزية للبعثات والتمثيل الثقافي

تقوم الإدارة المركزية للبعثات والتمثيل الثقافي بدور هام في تنفيذ سياسة الدولة فيما يتعلق بتوفير الكوادر العلمية اللازمة لخطط التنمية الشاملة ، وذلك من خلال تخصيص البعثات الداخلية وبعثات الإشراف المشترك للجامعات المصرية ومراكز البحوث • فضلاً عن المهمات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات لإجراء بعض البحوث في الجامعات الأجنبية ، والتعرف علي أحدث ما وصل إليه العلم في البلاد المبعوثين إليها • وتقوم بإعداد خطط الإيفاد وفقاً لخطط التنمية ، والإشراف العلمي والمالي علي الدارسين ورعايتهم ومتابعة التمثيل الثقافي المصري في الخارج •

ويتبع الإدارة المركزية للبعثات والتمثيل الثقافي ثلاث إدارات عامه هي : (١٠)

١ - الإدارة العامة للإشراف المالي ورعاية المبعوثين وتضطلع بالأتي:

- رعاية المبعوثين من خلال المكاتب الثقافية بالخارج أو المراكز الثقافية إن تواجدت في البلد مقرر الدراسة •

- اتخاذ الإجراءات الخاصة بصرف جميع المستحقات المالية للمبعوثين طبقاً للائحة المالية ، كما تقوم برعاية المبعوثين وأسرههم بالداخل والخارج •

- مطالبة الأعضاء الممتنعين عن العودة والمخالفين لمواد قانون البعثات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وضامنيهم بجميع المبالغ التي صرفت عليهم بالخارج •

ب- الإدارة العامة للإيفاد والإشراف العلمي ، التي تقوم بالأتي من خلال الإدارات الفرعية التابعة لها :

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للمرشحين علي منح شخصية أو تمويل خارجي وكذلك الإشراف علي الطلاب المصريين الذين يدرسون في الخارج علي نفقتهم الخاصة في كافة مراحل التعليم ، وتقديم ما يبسر لهم دراستهم من خدمات وتسهيلات •

- تختص إدارة الخطة بالإعداد لخطط الإيفاد ومخاطبة الجامعات ومراكز البحوث لمعرفة متطلباتها من البعثات الخارجية والداخلية ، والإعلان عن البعثات الخارجية في الصحف اليومية ، وقبول أوراق المتقدمين لها وعرضها علي اللجان العلمية المتخصصة ، والتي تقاضل بين المتقدمين للبعثة وتختار أفضلهم •

- وتختص إدارة الإيفاد علي نفقة الدولة بالحجز بالجامعات الأجنبية لأعضاء البعثات وإتخاذ اللازم نحو تسفيرهم •

- وتختص إدارة الإيفاد علي منح بالعرض علي اللجنة التنفيذية للبعثات لإعتماد الإجازات الدراسية التي تمنحها الجامعات والوزارات للعاملين بها ، والحاصلين علي منح أجنبية مقدمة للدولة ، أو منح شخصية وتسيرهم •

- وتقوم إدارة الإشراف العلمي الخارجي بمتابعة أعضاء البعثات والإجازات الدراسية ، وإرسال التقارير الدراسية الخاصة بهم ، والتي ترد من الجامعات الأجنبية إلي الجهات الموفدة لهم ، وإتخاذ إجراءات إنهاء البعثة لمن يتعثر في دراسته .

- وتقوم إدارة طلبة الإشراف بالمتابعة الدراسية للطلبة الذين يدرسون علي نفقتهم الخاصة تحت إشراف البعثات بالخارج ، ورفع الإشراف العلمي عن الذين يتعثرون في دراستهم .  
- أما إدارة المعادلات ؛ فتقوم بمعادلة الشهادات التي يحصل عليها الدارسون بالخارج بمثيلاتها من الشهادات المصرية بعد العرض علي لجان المعادلات المتخصصة .

ج- الإدارة العامة للتمثيل الثقافي ، تقوم بالتعريف بالثقافة المصرية عن طريق الأنشطة المختلفة التي تتم من خلال المكاتب والمراكز الثقافية المصرية في الخارج . وتعتبر الإدارة حلقة الوصل بين المراكز الثقافية المصرية بالخارج وبين مختلف الجهات في مصر ، ومتابعة الأنشطة الثقافية والإعلامية التي تقدمها المراكز الأجنبية في مصر . ويبلغ عدد المراكز والمكاتب الثقافية ثلاثين مكتباً ومركزاً موزعة في عواصم دول العالم المختلفة كالتالي:

١٣ دولة أوروبية ( في: مدريد - أثينا - براغ - موسكو - وارسو - صوفيا - فينا - برلين - باريس - روما - لندن - بودابست ) ، ٨ دول عربية ( في: الرباط - صنعاء - طرابلس - أبو ظبي - الكويت - مسقط - الرياض - الدوحة ) ، ٥ دول آسيوية ( في: طشقند - المآتا - باكو - دهلي - طوكيو ) ، ودولتان أفريقيتان ( في كانو - نواكشوط ) ، ودولتان في أمريكا الشمالية ( في: واشنطن - ومونتريال ) .

### ٣- الإدارة العامة للعلاقات الثقافية

ترتبط مصر باتفاقيات ثقافية مع كثير من الدول علي مستوي العالم ، وتحدد هذه الاتفاقيات الإطار العام في كافة مجالات الثقافة والتعليم ، وتقوم الإدارة العامة للعلاقات الثقافية التابعة للقطاع الثقافي بوزارة التعليم العالي بالإعداد للاتفاقيات الثقافية والبرامج التنفيذية بين مصر ومختلف دول العالم ، ودراسة الاتفاقيات الثنائية التي تعقد بين الجامعات المصرية والهيئات الأجنبية والعمل علي تنفيذها . وينبثق عن هذه الاتفاقيات العديد من البرامج التنفيذية والتي تمتد فترة تتراوح بين عامين أو ثلاثة ، تحدد بها وسائل وطرق وأساليب التعاون وآلياته ، كما تحدد عدد المنح المتبادلة بين الطرفين وما يتعلق بذلك من شروط وأوضاع مالية وغير ذلك من أوجه التعاون ، واستقدام الأساتذة المشرفين الأجانب وتسفير الأساتذة المصريين لمتابعة الدارسين علي القنوات العلمية . (١١)

وبالإضافة إلي ما تقدم فإن وزارة التعليم العالي ترتبط باتفاقيات مباشرة للتعاون مع وزارات التعليم في عدد من الدول لحين توقيع البرامج التنفيذية للاتفاقيات علي مستوي الدولتين ، هذا فضلاً عن الاتفاقيات الثنائية وبروتوكولات التعاون المشترك بين الجامعات والمعاهد العليا

المصرية ومثيلاتها في الدول المختلفة ، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه تم توقيع ٧٠٩ اتفاقية ثنائية بين الجامعات المصرية وبين الجامعات والمعاهد في مختلف دول العالم في الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٤ ، موزعة طبقاً لمناطق العالم كالتالي : ٢٥٢ مع دول أوروبية ، و ١٩٢ مع دول عربية ، و ١٥٨ مع دول آسيوية ، و ٩٣ مع دول أمريكا الشمالية ، و ١٩ مع دول أفريقية ، و ٥ مع دول أمريكا الجنوبية . ( ١٢ )

### الهيئات الأجنبية في مصر المعنية بتقديم منح للدارسين المصريين

توجد بعض الهيئات والمشروعات الأجنبية في مصر معنية بتقديم منح للمبعوثين مثل ؛ لجنة التبادل الثقافي والتعليمي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ( فولبرايت ) ، والهيئة الألمانية للتبادل العلمي . ( ١٣ )

### \* لجنة التبادل الثقافي والتعليمي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ( فولبرايت )

تعمل هذه اللجنة في مصر من خلال القرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٧ بهدف تسهيل إدارة برنامج للتبادل التعليمي والثقافي بين البلدين وتمويله ، من أجل تحقيق مزيد من التفاهم المتبادل بين شعبي البلدين ، ويشمل نشاط الهيئة عدة برامج لتبادل الأساتذة والباحثين ، كما تقدم عدداً من المنح لمدرسي اللغة الإنجليزية للتدريس بالجامعات المصرية .

### \* الهيئة الألمانية للتبادل العلمي ( DAAD )

تعمل هذه الهيئة في مصر بناءً على القرار الجمهوري رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٤ ، حيث تم تقديم عدداً من المنح للمصريين للدراسة بألمانيا للحصول علي درجة الدكتوراة بمتوسط خمس منح سنوياً بالإضافة إلي عشرين منحة دراسية لأعضاء بعثات الإشراف المشترك .

### نظام الإيفاد

يمكن تقسيم نظام الإيفاد إلى الخارج بغرض الدراسة إلى خمسة أنواع أساسية على النحو

التالي:- ( ١٤ )

- ١- البعثات الخارجية .
- ٢- البعثات الداخلية .
- ٣- بعثات الإشراف المشترك .
- ٤- بعثات المهمات العلمية .
- ٥- الإجازات الدراسية .

١- البعثات الخارجية ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

- بعثات علمية ، الغرض منها الحصول على درجة الدكتوراه من الخارج وتستغرق أربع سنوات •

- بعثات علمية عملية ، الغرض منها الحصول على درجة الدكتوراه من الخارج وتشمل كذلك علي التدريب العملي وتكون في مجالات " الهندسة - الزراعة - الطب .. " •

- بعثات عملية ، ويكون الغرض منها اكتساب خبرات في مجالات محددة مثل الطب الإكلينيكي ويقضي فيها الحاصلون علي الدكتوراه من الوطن مدة عام ويمد لعام آخر بشرط ألا يزيد عمر المبعوث عن أربعين عاما •

٢- البعثات الداخلية ، وفيها يتم إختيار المبعوث ( لا بد أن يكون حاصلاً علي درجة الماجستير ) والتخصص ودولة الإيفاد بمعرفة الجامعة صاحبة البعثة • ويمضي الدارس مدة عام ويمد إلي عامين ، وذلك بغرض جمع المادة العلمية لدرجة الدكتوراه المسجل لها بالوطن والتي يناقشها بعد عودته •

٣- نظام الإشراف المشترك ، بدأ تطبيق نظام الإشراف المشترك عام ١٩٨٢ كأسلوب جديد يتم من خلاله إيفاد المدرسين المساعدين من الجامعات ومراكز البحوث إلي الخارج لجمع المادة العلمية المرتبطة بموضوع رسالة الدكتوراه المسجل لها بالوطن • وتجمع المادة العلمية للتخصصات النظرية بالاطلاع علي المراجع غير المتوافرة بالداخل ، وكذلك أداء الجزء العملي من الرسالة بالخارج باستخدام التقدم العلمي والتقني بالجامعات والمراكز البحثية بالعديد من دول العالم ، وذلك لمدة عام تحت الإشراف المشترك لأستاذين أحدهما مصري والآخر أجنبي ويتم فتح القناة العلمية علي مراحل كالآتي :

- تقوم الكلية المستفيدة من بعثة الإشراف المشترك بالاتصال بنظرائها بإحدى الدول المتقدمة علمياً وتقنياً في موضوع البعثة للموافقة علي الإشراف علي دراسة العضو مع الأستاذ المصري •

- إختيار أحد الأساتذة الأجانب للإشراف علي الدارس مشاركة مع الأستاذ المشرف المصري •

- يتم فتح قناة الإشراف للأستاذين المصري والأجنبي •

- تعتمد خطة الدراسة وتحديد الأستاذين المصري والأجنبي من مجلس الكلية والجامعة ثم اللجنة التنفيذية للبعثات وبذلك تنشأ قناة علمية •

٤- الإجازات الدراسية ، وفيها يوفد المبعوث إلي الخارج للحصول علي درجة الدكتوراه • وقد يكون علي نفقته الخاصة أو بتمويل خارجي يديره بمعرفته ، أو علي منحة شخصية مقدمة له شخصياً ، أو منحة مقدمة لجهته الموفدة ، أو منحة مقدمة للدولة ورشح الدارس عليها •

٥- مهمات علمية لإجراء أبحاث ما بعد الدكتوراه ، ويتم إختيار المرشحين وهم المدرسون والأساتذة المساعدون والأساتذة ، ومدتها ستة شهور ، ويمكن تقسيم هذه المهمة العلمية بين اثنين من الباحثين وذلك بغرض إجراء أبحاث في بلاد متقدمة في هذا الفرع من العلم •

مشروع منح السلام (١٥) : تم إفراد جزء خاص لأعضاء منح السلام لاختلاف وضعهم عن باقي المبعوثين ، حيث إن برنامج منح السلام كان بتمويل أمريكي . وتعين علي المرشحين لهذه المنح الدراسة أو التدريب في الولايات المتحدة الأمريكية .

وتم هذا المشروع بموجب اتفاقية معقودة بين الجانب المصري وبين هيئة أمريكا والشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتدريبية AMIDEAST في ١٥ مايو ١٩٨٠ كنتيجة لتوقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ ، وتم تمويل البرنامج بواسطة وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID ، وبدأ تنفيذ المشروع عام ١٩٨٠ . وبمقتضى هذه الاتفاقية تقوم هيئة المعونة الفنية الأمريكية بتقديم دعم مادي للإنفاق علي مبعوثين مصريين ليوفدوا إلي الولايات المتحدة الأمريكية . واستفاد من هذا المشروع العاملون في القطاع العام والقطاع الخاص والجامعات للدراسة والحصول علي درجة علمية أو للتدريب أو إشراف مشترك أو مهمات علمية . ويتم متابعة عضو المنحة والإشراف العلمي عليه منذ سفره حتى عودته .

وكانت مهمة الإشراف علي أعضاء منح السلام في البداية موكلة لهيئة أمريكا والشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتدريبية AMIDEAST التي أشرفت علي البرنامج رقم ( ١١٠ ) من منح السلام منذ سبتمبر عام ١٩٨٠ حتى أغسطس عام ١٩٨٨ ، وبعد ذلك قام المكتب الثقافي المصري بواشنطن بالإشراف علي أعضاء منح السلام ( بالبرنامج رقم ١٢٥ ) منذ ذلك التاريخ حتى نهاية المشروع في سبتمبر عام ١٩٩٥ . وهذا وقد بلغ عدد أعضاء منح السلام الذين تم إلحاقهم بالجامعات الأمريكية للحصول علي درجة علمية أو في مهمة علمية أو للتدريب ١٢٢٠ عضواً ، وبلغ عدد الممتنعين عن العودة منهم ٣٠ عضواً .

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إلغاء ترشيح عدد كبير من أعضاء منح السلام بعد قبولهم في الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية كان معظمهم من قطاع الجامعات والإناث ، وذلك يرجع إما لعدم استطاعتهم الحضور في الوقت المحدد لإرتباطاتهم بامتحانات أو بتدريس مواد دراسية أو حصولهم على منح من جهة أخرى أو إغارة . وكان في ذلك ضياعاً للوقت والجهد والمال الذي تم إنفاقه في النواحي الإدارية وتكاليف التقديم للجامعات، فضلاً عن الحرج مع الجامعات الأمريكية .

## خطط الإيفاد

مما لا شك فيه أن تكوين الكوادر الجامعية يعتبر من أهم الإنجازات التي تؤدي إلي الارتقاء بمستوي التعليم ، وقد تحقق ذلك من خلال خطط متعاقبة للإيفاد .

فعلى سبيل المثال (وطبقاً للبيانات المتوفرة) وضعت الدولة فى عام ١٩٧٢ خطة رباعية لتأهيل مساعدى هيئة التدريس بالجامعات الاقليمية، وبلغ عدد البعثات المقرر لكل الجامعات ٢٥٨٠ بواقع ٢١٥ بعثة بالتساوى لكل جامعة ، وبلغت النسبة المئوية لإجمالى التنفيذ للجامعات ٦٣،٥% ، اى أنسبة عدمقدرة الجامعات على التنفيذ بلغت ٣٦،٥% و على الرغم من أن النتيجة أكدت أن سياسة تخصيص البعثات للجامعات بالتساوى لا تكفل تحقيق برامج الخطة ، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى هذا الاسلوب ، إلا أنه ظل معمولاً به ٠ (١٦)

تم إيفاد ٦٨٧٥ مبعوثاً خلال عشرين عاماً فى الفترة من ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٢ فى الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة والرابعة للبعثات ؛ منهم ٣٠٢٥ مبعوثاً فى بعثات خارجية ، و ١٥٠٠ مبعوثاً فى بعثات داخلية ، و ١٥٠٠ مبعوثاً فى نظام الإشراف المشترك . (١٧)

#### جدول (١)

مقارنة بين أعداد المبعوثين الذين أوفدوا خلال الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة وأعداد المبعوثين الذين أوفدوا خلال الخطتين الخمسيتين الرابعة والخامسة

عدد المبعوثين		نوع البعثة
الخطة الأولى والثانية والثالثة	الخطة الرابعة والخامسة	
١٣٠٠ مبعوثاً	١٧٢٥ مبعوثاً	بعثة خارجية
٦٥٠ مبعوثاً	٨٥٠ مبعوثاً	بعثة داخلية
٦٥٠ مبعوثاً	٨٥٠ مبعوثاً	مهام علمية
--	٨٥٠ مبعوثاً	الإشراف المشترك

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إعداد الخطة الخمسية الثالثة (٩٣/٩٢ - ٩٧/٩٦) فى ضوء عوامل متعددة لعل أهمها هو ظهور العديد من التخصصات العلمية الحديثة والدقيقة ، الأمر الذى تطلب العودة إلى التوسع فى البعثات الخارجية الكاملة باعتبارها أكثر فاعلية فى تكوين الكوادر العلمية التى تحتاجها الجامعات والجهات العلمية الأخرى بالوطن . وهو الأمر الذى دعا اللجنة العليا للبعثات لإصدار قرار بالتوجه نحو العودة إلى نظام البعثات الخارجية بحيث لا تقل مستقبلاً عن ٥٠% من جملة الخطة ، وأن يكون الإيفاد لهذه البعثات قاصراً على التخصصات الجديدة والنادرة . (١٨)

وقد استهدفت هذه الخطة إيفاد ٤٧٥٠ بعثة بأنواعها المختلفة ، وأضيف إلى الخطة الثالثة فى عامها الثانى عملية تدريب معلمي التربية والتعليم بالخارج التى بدأت بإيفاد ٣٥٠ معلماً فى عام ١٩٩٤/٩٣ ، و ٦٤١ معلماً فى عام ١٩٩٥/٩٤ . وكانت وزارة التعليم قد وضعت لأول مره خطة لإيفاد المعلمين إلى الخارج للتدريب على الجديد فى التربية وطرق التدريس

الحديثة وكيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة كأدوات تعليمية ، علي أن تكون مدة التدريب أربعة أشهر لكل بعثة تدريبيية ، وتقوم وزارة التربية والتعليم بإيفاد البعثات الخارجية من المعلمين كاستراتيجية تعتمد عليها الوزارة في التنمية المهنية للمعلمين ، وتحرص من خلالها علي تهيئة الفرص لهم للإطلاع علي تجارب الدول المتقدمة تعليمياً ، للإفادة منها في عمليات التطوير والتحسين المدرسي المستمرة . وبلغ إجمالي المعلمين المبعوثين للخارج ١٠٠٨٤ معلم في الفترة من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٣/٩/٣٠ موزعين طبقاً للتخصصات كما في الجدول التالي رقم (٢) . (١٩)

جدول رقم (٢)

المواد	علوم	رياضيات	لغة إنجليزية	لغة فرنسية	رياض أطفال	تربية خاصة	موجه	مدير مدرسة	الجملة
العدد	٣٥٠٥	٢٤١٣	٢٥٢٠	٦٦٧	١٩٥	٨٠	٦٣٢	٧٢	١٠٠٨٤

والجدول التالي رقم (٣) يوضح مقارنه بين أعداد المعلمين المبعوثين عام ١٩٩٤/١٩٩٣ ، وأعدادهم في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ م (٢٠)

جدول رقم (٣)

المواد	علوم	رياضيات	لغة إنجليزية	لغة فرنسية	رياض أطفال	تربية خاصة	موجه	مدير مدرسة	الجملة
الأعوام	١٢٦	٩٤	١١٩	—	—	—	—	—	٣٣٩
من يناير إلى ابريل ٢٠٠٣	٣٦٢	١٨١	٢٠٩	٧٩	٤٥	٣٠	١٠٦	١٤	١٠٢٦

من الجدول يتضح أن :

- هناك زيادة ملحوظة في أعداد المعلمين المبعوثين في جميع المواد .
- أضيفت فئات جديدة للبعثات لم تكن ممثلة من قبل ، مثل : اللغة الفرنسية ، رياض الأطفال ، التربية الخاصة ، الموجه ، مدير المدرسة .
- زيدت الدول التي يتم إيفاد المعلمين إليها من دولة واحدة في بداية خطة إيفادهم وهي المملكة المتحدة إلى أربع دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا وفرنسا بجانب المملكة المتحدة .
- كما تم إنشاء نظام مؤسسي للمتابعة بعد العودة ، بالإضافة إلى عقد دورات تنشيطية للمبعوثين .
- وتجدر الإشارة إلى أن تدريب المعلمين بالخارج يعتبر إحياءً لما كان يتم قبل عام ١٩٥٠ ، حيث اهتمت الدولة في ذلك الوقت بالبعثات الصيفية لمدري اللغات الأجنبية إلى بريطانيا وفرنسا .

وجداول رقم (٤) يوضح عدد الأعضاء الموجودين بالخارج لجميع أنواع الإفاد ولجميع الدول في ٢٠٠٤/٢/٢٩ (٢١)

من الجدول يتضح التالي :

### أولاً: بالنسبة للدول الموفد إليها المبعوثين

١- بلغ عدد المبعوثين علي جميع أنواع الإفاد ٢٧٨٤ مبعوثاً تم إفادهم إلي ٤٧ دولة في أوروبا والأمريكيتين وآسيا وأستراليا .

٢- بلغ عدد المبعوثين للدول الأوروبية ١٣٦٤ مبعوثاً تم إفادهم إلي ٢١ دولة أوروبية موزعين كالتالي : ٤٥٠ في ألمانيا - ٣٤٥ في بريطانيا - ١٧٦ في فرنسا - ٥٥ في النمسا - ٥٤ في روسيا - ٣٢ في هولندا - ١٨ في السويد - ٥٢ في إيطاليا - ١٥ في بلجيكا - ٢٣ في بولندا - ٤٨ في أسبانيا - ٢٣ في سويسرا - ٢٢ في اليونان - ١٤ في التشيك - ١٠ في المجر - ٨ في الدانمرك - ٧ في فنلندا - ٥ في النرويج - ٤ في السلوفاك - ٢ في بلغاريا - ١ في أوكرانيا .

ويمثل عدد الموفدين إلي أوروبا نسبة ٤٩% من إجمالي عدد المبعوثين وتعتبر ألمانيا وبريطانيا وفرنسا في مقدمة الدول التي يتم إفاد مبعوثين إليها .

٣- بلغ عدد المبعوثين إلي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ٨٨٦ مبعوثاً أي بنسبة ٣١% من إجمالي عدد المبعوثين . وربما يرجع احتلال الولايات المتحدة المرتبة الأولى في الدول التي يتم إفاد المبعوثين إليها إلي أنها قوة عالمية كبرى ومن أكثر الدول تقدماً في النواحي العلمية والتكنولوجية ، بالإضافة إلي عدد الجامعات الكبير بها وتتنوع تخصصاتها . فضلاً عن العلاقات السياسية القوية التي تربطها بمصر والعلاقات العلمية التي تربط البلدين منذ عام ١٩٤٩ .

٤- بلغ عدد المبعوثين لكندا ٢٣٢ التي احتلت المرتبة الرابعة في عدد المبعوثين المصريين إليها ، ويمثل المبعوثين إليها نسبة ٣ و ٨% من إجمالي عدد المبعوثين . وبذلك يكون عدد المبعوثين لأمريكا الشمالية ١١١٩ مبعوثاً ( ٨٨٦ للولايات المتحدة و ٢٣٢ لكندا ومبعوث واحد للمكسيك ) أي بنسبة ٤٠% من إجمالي المبعوثين .

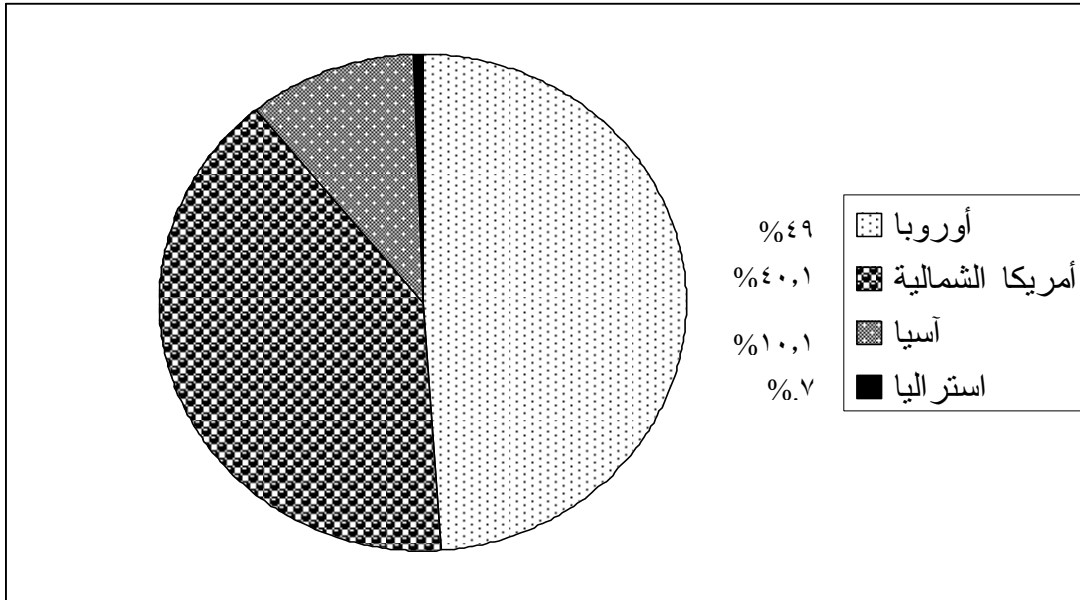
٥- بلغ عدد المبعوثين لعشرة دول آسيوية ٢٨٢ مبعوثاً موزعين كالتالي : ٢٢١ لليابان - ٢٢ لغازاقستان - ١٠ للصين - ٩ للنهد - ٧ لتركيا - ٦ لكوريا - ٤ لماليزيا - ٢ لإندونيسيا - ١ لإيران - ١ لباكستان )، ويمثل عدد المبعوثين للدول الآسيوية نسبة ١٠% من إجمالي المبعوثين ، واحتلت اليابان المرتبة الأولى ، حيث بلغت نسبة الموفدين إليها بنسبة ٧٨،٥% من إجمالي المبعوثين للدول الآسيوية .

جدول رقم (٤)

الدولة	بعثة خارجية	مهمة علمية	إشراف مشد ترك	بعثة داخلية	مندولة	CID A	DAD	اتفاق ثنائي	خارج البرنامج	منحة شخصية	تمويل خارجي	الإجمالي
الولايات المتحدة	٢٨٨	١٩٠	٤٣	١٥	٠	٠	٠	٤	٤	٩٧	٤١٦	٨٨٦
ألمانيا	٢٧٣	١١	٣٦	١٧	٢٥	٠	١٣	١	١٦	١٩	٣٩	٤٥٠
بريطانيا	٢١١	٢١	١٣	٦	٠	٠	٠	٠	٣	٤٠	٥١	٣٤٥
فرنسا	١١٦	٧	٩	٤	٢	٠	٠	٠	١	٩	٢٨	١٧٦
اليابان	١١٢	٧	٥	٦	١٩	٠	٠	٢	٧	٥٢	١٠	٢٢٠
كندا	٤٥	١	١	١	٠	١٤	٠	١	٠	٣٢	١٣٧	٢٣٢
النمسا	٢٧	١	١	٢	١٠	٠	٠	٠	٠	٤	١٠	٥٥
روسيا	٢٢	٠	٠	٠	٢٤	٠	٠	٠	٠	٠	٨	٥٤
هولندا	١٥	٢	٠	٠	١	٠	٠	٠	٣	٤	٧	٣٢
السويد	١٢	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٤	٠	١٨
إيطاليا	٧	٤	١	٠	١٨	٠	٠	٢	٣	١١	٦	٥٢
بلجيكا	٦	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٧	١	١٥
استراليا	٦	١	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٩	٠	١٨
بولندا	٥	١	٠	٠	١٦	٠	٠	٠	١	٠	٠	٢٣
أستراليا	٤	٠	٠	٠	٢٦	٠	٠	٠	١	١٧	٠	٤٨
سويسرا	٣	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	١٣	٢٣
النرويج	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٥
الدنمارك	١	٠	٠	٠	٦	٠	٠	٠	١	٠	٠	٨
اليونان	١	٠	٠	٠	٨	٠	٠	٢	٣	٦	٢	٢٢
فنلندا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٤	٧
ماليزيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	١	٢	٤
كوريا	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٣	٦
البرازيل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١
التشيك	٠	٣	٠	٠	٧	٠	٠	٠	٤	٠	٠	١٤
قازقستان	٠	٠	٠	٠	١١	٠	٠	٠	٠	٠	١١	٢٢
السلفاك	٠	٠	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤
أندونيسيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٢
الصين	٠	٠	١	٠	٧	٠	٠	٠	٠	٢	٠	١٠
تركيا	٠	١	٠	٠	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧

المجر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠	٠	٠	٠	٠
المكسيك	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠
بلغاريا	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠
باكستان	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠
الهند	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩	٠	٠	٠	٠
إيران	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أوكرانيا	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	٢٧٨٤	٧٥١	٣٢٦	٥٢	١٢	١٣	٢١	٥٤	١١	٨١	١١٥٧
							٤		٠		

- ٦- بلغ عدد المبعوثين لاستراليا ١٨ مبعوثاً أي بنسبة ٠.٧ و % من إجمالي المبعوثين .
- ٧- احتلت قارة أمريكا الجنوبية المرتبة الأخيرة من حيث عدد المبعوثين حيث تم إيفاد مبعوث واحد للبرازيل .
- والشكل التالي يوضح التوزيع الجغرافي للموفدين الذين كانوا بالخارج فى ٢٩/٢/٢٠٠٤
- لجميع أنواع الإيفاد ولجميع الدول .



وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباطاً بين جهة الإيفاد وبين الظروف السياسية ، فعلى سبيل المثال فى عام ١٩٠٧ عندما كانت معظم البعثات تتجه إلى فرنسا والتي اتخذتها الحركة الوطنية المصرية المصرية قاعدة للنضال بسبب الإحتلال البريطانى لمصر، حاولت

السلطات البريطانية تحويل البعثات إليها . وبسبب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وإشتراك فرنسا وبريطانيا فيه ، ذهبت البعثات المصرية لدول أوروبية أخرى بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وفى عهد عبد الناصر تم توجيه كثير من البعثات إلى الإتحاد السوفيتى السابق إلى دول الكتلة الشرقية الأخرى . وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أصبحت البعثات إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى أضيق الحدود .

### ثانياً: بالنسبة لنوع الإيفاد

احتل عدد البعثات الخارجية المرتبة الأولى ، حيث بلغ عدد المبعوثين عليها ١١٥٧ بعثة أي بنسبة ٥ و ٤١% من إجمالي البعثات ، يليها البعثات عن طريق التمويل الخارجي حيث بلغ عددها ٧٥١ بعثة بنسبة ٩ و ٢٦% من إجمالي البعثات ، ويأتي في المرتبة الثالثة المبعوثون علي المنح الشخصية حيث بلغ عددها ٣٢٦ بعثة بنسبة ٧ و ١١% من إجمالي البعثات ، وفي المرتبة الرابعة تأتي البعثات علي منحة دولة حيث بلغ عددها ٢١٤ بنسبة ٧ و ٧% من إجمالي البعثات . أما بعثات الإشراف المشترك فتأتي في المرتبة الخامسة ، حيث بلغ عددها ١١٠ بعثة أي بنسبة ٤ % من إجمالي البعثات ، يليها المهمات العلمية ( ٨١ بعثة ) بنسبة ٣% ، والدارسين خارج البرنامج وعددهم ٥٤ عضواً بنسبة ٢% ، والدارسين بتمويل من CIDA وعددها ١٤ بعثة بنسبة ٥ و ٠% ، والدارسين بتمويل من DAAD وعددهم ١٣ عضواً بنسبة ٥ و ٠% ، والدارسين بتمويل من خلال اتفاق ثنائي وعددهم ١٢ عضواً بنسبة ٤ و ٠% .

وفى دراسة غير منشورة للباحثة عن التبادل العلمى بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية فى عشر سنوات (١٩٨٥-١٩٩٥) بلغ عدد المبعوثين فى تلك الفترة ٣٨٥٨ مبعوث (منهم ١٥٦٣ اشرف مشترك) تم إيفادهم إلى ٤٥ دولة أوضحت الدراسة أن توزيع المبعوثين طبقاً للمناطق الجغرافية كان كالتالى : احتلت أوروبا المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة الموفدين إليها ٦٣،٤% فى ٢٥ دولة ، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة الموفدين إليها ٢٨،٨% ، يليها آسيا حيث بلغت نسبة الموفدين إليها ٧،١% ، وبلغت نسبة الموفدين للوطن العربى ١% ، والموفدين إلى استراليا ٥% ، والموفدين إلى أفريقيا ١% ، والموفدين إلى أمريكا الجنوبية ١% (٢٢) .

أما توزيع الموفدين طبقاً للتخصص فقد اتضح أن العلوم الأساسية احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٢٣% ، يليها العلوم الطبية والصيدلة بنسبة ٢١% ، والعلوم الهندسية بنسبة ١٨% ، والعلوم الزراعية والبيطرية بنسبة ١١% ، والعلوم التجارية والقانونية بنسبة ٩% ، والفنون والدراسات الأخرى بنسبة ٧% .

## الخطة الخمسية الخامسة للبعثات ٢٠٠٧/٢٠٠٢

بلغ عدد البعثات المقررة لجميع أنواع الإيفاد للجامعات والمراكز والجهات البحثية والكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي للعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ طبقاً للخطة الخمسية الخامسة للبعثات ٧٤٦ بعثة • موزعة كما هو موضح بالجدول التالي •

### جدول رقم (٥)

عدد البعثات موزعة طبقاً لخطة البعثات ٢٠٠٧/٢٠٠٢ (للعام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٢)

الجهة	نوع البعثة	بعثة خارجية	اشراف مشترك	بعثة داخلية	مهمة علمية
* الجامعات (يخصص لكل جامعة) .	٢٠	١٥	١٥	٥	٥
* المركز القومي للبحوث •	٢٠	٥	٥	٥	٥
* الكليات والمعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي	٤	-	-	-	-
* معهد التخطيط القومي •	١	٥	٥	٥	٢
* الهيئات البحثية التابعة لوزارة البحث العلمي •	٢٠	٨	٧	١٠	١٠
* أكاديمية الفنون •	٢	٥	٥	٥	٣
* هيئة الطاقة النووية •	٢	-	-	-	٢
* المركز القومي لامتحانات والتقويم التربوي	-	١	١	-	١
* الرقابة الدوائية •	٢	١	١	١	٢
* مركز البحوث الزراعية •	١	٢	١	١	١
* مركز البحوث الإجتماعية والجنائية •	١	١	١	-	-

المصدر : الادارة المركزية للبعثات والتمثيل الثقافي •

### أهم المشكلات التي تواجه البعثات

أبرزت سياسة الإبتعاث عند التطبيق بعض المشكلات نبرز بعضها فيما يلي :

- ١- لما كان الهدف من إيفاد المبعوثين هو حصول الموفد علي مؤهل عالي ، أو التدريب ثم العودة للوطن للاستفادة من دراسته في خدمة خطط التنمية ، إلا أنه نظراً لاختلاف نظم الدراسة في الخارج عنها في مصر ، بالإضافة إلي نقص الموارد المالية المخصصة للبعثات ، أصبح من الصعوبة بمكان قبول الجامعات الأجنبية للعدد الكافي من أعضاء البعثات بسبب ضعف المستوي العلمي الذي لا تعترف به كثير من الجامعات الأجنبية •

٢- تشترط إدارة البعثات ( بناءً علي طلب الجامعات في الخارج ) ألا يقل المستوى اللغوي للمتقدم للبعثة عن ٥٥٠ درجة في امتحان TOEFL الدولي ، ونظراً لصعوبة الحصول علي هذا المعدل فإن ذلك يؤدي إلي تقليل عدد المستفيدين من البعثات . (٢٣)

٣- بسبب نقص الاعتمادات المالية صدر قرار اللجنة التنفيذية للبعثات في ٢٧/٦/٢٠٠٠ بتحديد الحد الأقصى لمدة البعثة بأربع سنوات للحصول على درجة الدكتوراة (بعد أن كانت ٥ سنوات) مع تعهد عضو البعثة كتابةً قبل السفر ( بالحصول على درجة الكتوراة خلال الأربع سنوات ، وفي حالة المد سيتحمل جميع النفقات ) ، وهذا القرار أدى إلى شكوى بعض المبعوثين من عدم استطاعتهم الإنتهاء من دراستهم خلال الأربع سنوات ، وقد تم تشكيل لجنة من بعض كبار المسؤولين بوزارة التعليم العالي والجامعات للنظر في الحالات التي تحتاج إلى للمد لمدة تزيد على الأربع سنوات، على أن تتم دراسة جميع الحالات بعد أخذ رأي الأساتذة المشرفين بالخارج والمكاتب الثقافية . (٢٤) فضلاً عن أن تحديد الفترة التي يصطحب فيها المبعوث زوجته وأطفاله بثلاث سنوات أدى إلي تأثير سلبي على الحالة النفسية للمبعوث واستقراره ، وبالتالي تقدمه الدراسي .

٤- نظراً لتدني المستوى العلمي واللغوي والخلفية الدراسية لعدد كبير من أعضاء البعثات وعدم اعتراف الجامعات الأجنبية بكثير من المؤهلات التي تمنحها الجامعات المصرية ، فإن عضو البعثة في كثير من الأحيان يتعثّر في دراسته ، مما تضطر إدارة البعثات إلي إنهاء بعثته ، وبالتالي ضياع ما أنفق عليه من تكلفه ، كما أن اختلاف نظام الدراسة في الخارج عن الموجود في مصر يعرض المبعوثين لمصاعب ومشكلات تنعكس علي تقدمهم الدراسي .

٥- تخصص الإدارة العامة للبعثات عدد من المهمات العلمية سنوياً للجامعات المصرية لتدريب أعضاء هيئات التدريس بها وذلك بإجراء بحوث علمية بإحدى الجامعات ومراكز البحوث بالخارج لمدة ثلاثة أو ستة شهور ، إلا أنه لوحظ أن عدداً من أعضاء المهمات العلمية لا يأخذون المهمة العلمية الموفدين عليها مأخذ الجد ، على الرغم من النفقات الباهظة التي تتفق عليها . وبناءً على ذلك قررت اللجنة التنفيذية للبعثات أن تتزامن المهمة العلمية مع الفصل الدراسي الجامعي ( سبتمبر إلى يونيه ) وليس خلال شهور الصيف، ضماناً لجدية عضو المهمة العلمية ، إلا أنه نظراً لرد الفعل العنيف تجاه هذا القرار وإرسال العديد من الشكاوى من بعض أعضاء المهمات العلمية الذين أصروا على أن تكون المهمة العلمية خلال شهور الصيف تم إلغاء القرار المذكور .

٦- صدور قرار من اللجنة التنفيذية للبعثات بإعفاء أعضاء المهمات العلمية من الحصول على المستوى اللغوي المطلوب قبل السفر ، إلا أن بعض الجامعات الأجنبية ترفض قبول إجراء الأعضاء لبحوثهم إلا بعد أدائهم امتحان اللغة قبل السفر .

- ٧- نظراً لعدم إمام بعض المبعوثين بالتقاليد الاجتماعية والقوانين في الدول الموفدين إليها فإن ذلك يعرضهم لكثير من المشكلات القانونية أو مشكلات التكيف مع المجتمع في هذه الدول .
- ٨- بالنسبة لبعثات الاشراف المشترك لوحظ أن الاستفادة منها ليست كما يجب ، حيث يترك للاستاذ المصرى المشرف على الرسالة إختيار المشرف الأجنبى ، وفى كثير من الأحيان لا يكون هذا الأخير على الدرجة المطلوبة من الكفاءة .
- ٩- لوحظ مؤخراً أن عدداً ليس بالقليل من أعضاء البعثات الحكومية لا يعودون للوطن بعد انتهاء الغرض من إيفادهم ، أو حصولهم على درجة الدكتوراة ، ويفضلون العمل بالخارج، خاصة في دول معينة ، مثل ألمانيا والولايات وكندا ، مما يؤثر سلباً على خطة البعثات ، وبالتالي خطط التنمية القومية ، فضلاً عن أنه إهدار للمال العام الذي أنفقته الدولة على بعثاتهم .
- ١٠- لوحظ أنه لا يتم شغل جميع المنح المقدمة للدولة، ففي الفترة من سنة ١٩٨٨ إلى سنة ١٩٩١ على سبيل المثال حصلت مصر على ٢٨٦١ منحة استخدمت منها ١٧٣٠ فقط وأهدرت ١١٣٢ منحة أى بنسبة ٣٩،٦% (٢٥)

### اهتمام الدولة بالمبعوثين المصريين بالخارج

استمراراً لجهود مصر في رعاية المبعوثين تم عقد مؤتمر المبعوثين المصريين في الخارج في الفترة من ٢٠- ٢٥ أغسطس ١٩٩٦ بالإسكندرية تحت رعاية رئيس الجمهورية (٢٦) . وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلون عن المبعوثين المصريين في ثلاث وعشرين دولة ، وبعض المبعوثين العائدين الذين يقومون بالتدريس في عدد من الجامعات المصرية ، ورؤساء الجامعات ونوابهم، وعمداء الكليات، وهيئات التدريس بالإضافة إلي المستشارين الثقافيين . وذلك بهدف التعرف علي وجهة نظر المبعوثين ، ولمناقشة استراتيجية وسياسة التعليم في المرحلة التالية والاستفادة من خبراتهم ، وإشراكهم في الرأي حول خطط وبرامج التطوير ، استناداً لمعايشتهم للنظم والأساليب التعليمية بالدول المتقدمة . وأيضاً بهدف مناقشة مشكلات المبعوثين واحتياجاتهم وتحقيق المزيد من الترابط وتنمية انتمائهم لوطنهم الأم ، وذلك من خلال طرح ما يتصل بمجالات العمل الوطني الداخلي والسياسة الخارجية وخطوات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية في إطار نهضة مصر الشاملة .

وكانت من بين أهم أهداف المؤتمر تدعيم الرابطة بين المبعوثين والوطن ، وإتاحة الفرصة لهم للتعرف علي جهود التطوير والتحديث التي تجري . كذلك التعرف علي القضايا التي تهم المبعوثين خلال فترة وجودهم بالخارج وتبادل الخبرات بين المبعوثين في مختلف دول العالم المتقدم ، وبحث كيفية الاستفادة من خبرات الدول التي يدرسون فيها لصالح التعليم أو

البحث العلمي في الجامعات المصرية ، بما يحقق متطلبات التقدم العلمي المطرد واحتياجات التنمية الشاملة المتواصلة .

وناقش المبعوثون محاور ثلاثة رئيسة هي : سياسات البحث العلمي والدراسات العليا ، والتواصل بين المبعوث وجامعته ، والجامعات وعلوم المستقبل . وجاءت خلاصة القرارات والتوصيات علي النحو التالي :

\* بالنسبة للبحث العلمي والدراسات العليا بالجامعات المصرية . تقرر ضرورة إعداد الباحث بشكل يمكنه من إتمام دراسته في الخارج علي أفضل نحو ، وذلك عن طريق إتقان اللغة الأجنبية ، والقدرة علي استخدام الحاسب الآلي ، والتعرف علي أساليب الحصول علي المعلومات ومعالجتها وتحليلها واستخلاص النتائج المترتبة عليها . وضرورة تنشئة الباحثين ابتداء من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ثم الجامعي بالشكل الذي ينمي القدرة علي الاستنباط وحل المشكلات ، وتنمية الخيال والتفكير النقدي ، باعتبار أن هذه المتطلبات الأساسية لبناء الباحث القادر علي إجراء البحث العلمي السليم .

\* أما بخصوص التواصل بين المبعوث وجامعته في الوطن خلال فترة البعثة فكانت أهم القرارات في هذا الموضوع :-

- إعداد المبعوثين قبل السفر من خلال دورات وورش عمل متخصصة لتعريف المبعوث بطبيعة المجتمع والنظام التعليمي في الدول الأجنبية ، لتسهيل عملية التكيف مع البيئة الجديدة ، ومن الضروري أن تتضمن هذه الدورات تعريف المبعوث بتاريخ مصر ونظمها الاجتماعية والسياسية ، لأنه يعتبر ممثلاً لبلاده وثقافتها .

- يقوم المبعوث بإعلام قسمه الأكاديمي بأهم المؤتمرات التي تعقد في مجال تخصصه ، وكذلك الأوراق العلمية غير المنشورة والتي نوقشت في المؤتمرات التي حضرها .

- أن تقوم الجامعات المصرية بدعوة بعض مبعوثيها لحضور المؤتمرات التي تعقدها ، وتدخل في مجال تخصصه بشرط مساهمته ببحث علمي يكون صالحاً للنشر علي المستوى الدولي .

\* وبالنسبة للتواصل بين المبعوث العائد والجامعة التي درس بها فقد تقرر :-

- التأكيد علي دور المستشارين الثقافيين واتحادات الدارسين في الخارج في تحقيق الربط بين المبعوثين وجامعاتهم في الوطن خلال فترة البعثة أو مع الجامعات التي درسوا بها عقب انتهاء بعثتهم والعمل علي سرعة عودتهم للوطن .

\* أما عن الجامعات المصرية وعلوم المستقبل فقد تم التركيز علي مجالات علمية اصطلح علي تسميتها علوم المستقبل ، ومن أبرزها التكنولوجيا الحيوية ، والهندسة الوراثية ، والإلكترونيات الدقيقة ، والمعلوماتية ، الليزر ، والكيمياء الضوئية ، والطاقة الجديدة والمتجددة ، وهندسة البيئة ، واقتصاديات استخدام المياه والموارد الطبيعية .

- ضرورة توفير الكوادر العلمية القادرة علي تدريس هذه المناهج وإرسال البعثات في هذه المجالات وإعطاء الأولوية للتخصصات النادرة والجديدة .
- التركيز في المجالات العلمية الجديدة علي الجوانب التطبيقية القابلة للتنفيذ والتي تحتاجها الهيئات المختلفة حكومية كانت أو غير حكومية .
- وأكد المؤتمر علي أهمية المراجعة الدورية للوائح والقوانين التي تحكم عمل البعثات وذلك استجابة للتغيرات التي تحدث في العالم وضماناً لقيام المبعوث بمهمته .
- هذا وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تنظيم دورة للمبعوثين في معهد إعداد القادة بحلول قبل سفرهم للخارج .

### توصيات ومقترحات

- من العرض السابق لسياسة البعثات تقترح الباحثة النقاط التالية لتعزيز دور البعثات في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والنهوض بالتعليم العالي وخدمة المجتمع :
- نظراً لأن مدة دراسة عضو البعثة في الخارج لا تزيد عن ٤ سنوات توفيراً للعمالات الأجنبية طبقاً لقرار اللجنة التنفيذية للبعثات ، لذا يتعين تأهيل المبعوث لغوياً في الداخل قبل سفره لمقر بعثته توفيراً للوقت والنفقات .
  - يتعين توفير النشرات الخاصة بالدراسة في الجامعات بالخارج من خلال السفارات والمكاتب الثقافية المصرية بالخارج ووضعها بمقر الإدارة العامة للبعثات ليتمكن المبعوثون من الإطلاع عليها قبل سفرهم، وكذلك التعرف علي قوانين وعادات تلك الدول ، تجنباً لوقوعهم في المتاعب أو تعثرهم في الدراسة .
  - اتخاذ الضمانات الكافية لضمان جدية أعضاء هيئة التدريس الموفدين في مهمات علمية من خلال عدة وسائل ؛ منها علي سبيل المثال تقديم تقارير مفصلة عن نشاطهم العلمي وبحوثهم خلال فترة المهمة العلمية . وعدم سفرهم في فصل الصيف نظراً لأن معظم الجامعات تكون مغلقة في تلك الفترة ، لضمان الاستفادة القصوي من هؤلاء الأعضاء
  - تخفيض عدد الموفدين على بعثات الإشراف المشترك ، و عوضاً عن ذلك يحق للذي يعد رسالة دكتوراة السفر للخارج لمدة لا تزيد عن عام لجمع المادة العلمية إذا تطلب الأمر ذلك . وفي حالة ضرورة وجود مشرف أجنبي يكون للجنة المختصة بالمجلس الأعلى للجامعات دورها في اختيار هذا المشرف .
  - الاهتمام بالتوزيع الجغرافي للمبعوثين حيث تبين تركيز إيفادهم إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ؛ وهذا يجعل روافد المعرفة محدودة . لذا يتعين التوسع في إيفاد المبعوثين إلى باقي دول العالم وخاصة الدول الآسيوية التي حققت

طفرة كبيرة فى مجالات التقدم العلمى والتكنولوجى والاقتصادى ، وكذلك لبعض دول أمريكا اللاتينية الأكثر تقدماً .

- قيام كل جامعة بحصر عدد أعضاء هيئة التدريس بها من الذين حصلوا على درجة الدكتوراة من الخارج وتوزيعهم طبقاً للتخصصات وطبقاً للدول التى حصلوا منها على الدكتوراة، لمراعاة ذلك عند إختيار الدول التى سيتم إيفاد المبعوثين إليها والتخصصات التى سيوفدون عليها، ضماناً للتنوع فى مصادر الحصول على العلم والتكنولوجيا .
- الإستفادة الكاملة من المنح الأجنبية التى تحصل عليها مصر بمقتضى الإتفاقيات الثقافية مع الدول الأخرى وعدم إهدارها ويمكن توجيه فائض هذه المنح للقطاع الحكومى وقطاع الأعمال ، لما لهذه القطاعات من دور هام فى مجال التنمية الشاملة .
- اتخاذ الضمانات اللازمة لعودة المبعوثين بعد انتهاء الغرض من الإيفاد .
- العودة لنظام الاختبار الشخصى للمرشحين للبعثة ، بغرض تقدير صلاحيتهم ، والذى نص عليه قانون البعثات رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .
- العودة إلى إصدار دليل المبعوثين وتوزيعه على المبعوثين فى الخارج من خلال المكاتب والمراكز الثقافية المصرية فى الخارج ، لربطهم بالوطن .
- إعادة النظر فى التوزيع العدى المتساوى للبعثات للجامعات ، حيث أن قدرات كل جامعة تختلف عن قدرات الجامعات الأخرى .
- تفعيل توصيات مؤتمر المبعوثين المصريين بالخارج الذى إنعقد بالأسكندرية فى أغسطس عام ١٩٩٦ . وكذلك عقد اجتماع سنوى للمبعوثين العائدين ، لتقويم فترة بعثتهم من خلال عرض الإيجابيات والسلبيات وتقديم المقترحات ، للإستفادة منها عند وضع الخطط المستقبلية للإيفاد .